الباب الثاني

الليبرالية الأولى

(١٩٠٧-١٩٥٢)

الفصل الثالث

مأزق الليبرالية

(سقوط حكم الأسرة)

obeikan.com

obeikan.com

-١-

جاء دستور ١٩٢٣ أكثر ارتباطاً بالمبادئ الدستورية والنيابية الحديثة عما سبقه من الدساتير المصرية، وقد تأثرت اللجنة التي قامت بوضعه بعدد من الدساتير الأوروبية، وخاصة الدستور البلجيكي، وكان نقلة نوعية هامة على مسار النضال من أجل الدستور، وقد جاء تعبيراً دقيقاً عن توازن القوى في المجتمع المصري، والتي توزعت بين الاحتلال من ناحية والقصر الملكي من ناحية ثانية، وقوة الشعب المتطلعة إلى إقرار دستور ينقل البلاد إلى حكم دستوري حقيقي، ويعتبر من أهم النقاط التي عبر عنها دستور سنة ١٩٢٣ هو انتقال مصر من مرحلة التبعية لبريطانيا إلى مرحلة الاستقلال وهذا ما نصت عليه المادة الأولى منه.

وكما شكل دستور ١٩٢٣ نقلة نوعية على مسار النضال الشعبي من أجل الديمقراطية، فقد جاء خطوة هامة في التطور الدستوري والسياسي لمصر، فقد نقل نظام الحكم فيها من الحكم المطلق إلى مرحلة الحكومة الدستورية، والحكم الملكي المقيد، وأكد على مفهوم الدولة القانونية التي تقوم على توزيع السلطات العامة بين الملك والوزارة والبرلمان.

ولا يمكننا أن نعزل دستور ١٩٢٣ عن الأفكار الرئيسية التي كانت سائدة في فترة وضعه، خاصة تلك المتعلقة بالمذهب الليبرالي الذي كان يتطور تطوراً واضحاً عبر دول العالم، والذي يؤسس للحرية الفردية سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وأن تكون سلطة الدولة مركزة في مسائل الدفاع ضد القوى الخارجية والأمن الداخلي والقضاء.

ثم كانت هناك الأفكار التي تتبنى مبدأ سيادة الأمة ، والذي كانت ترجمته الدستورية أن الأمة مصدر السلطات، وتأسست عليه أن تمارس الأمة سلطتها عن طريق البرلمان المنتخب، وجعل السلطة التشريعية خالصة للبرلمان، وقصرت دور الملك على حق الاعتراض ، الذي يقتصر بدوره على إعادة دراسة التشريع، وليس إلغاءه، أو رفضه، وعلى هذا الأساس نفسه تأسس مبدأ آخر لا يقل أهمية عن أن تكون الأمة هي مصدر السلطات، وهو إقرار مسؤولية الوزراء مسؤولية جماعية وفردية أمام البرلمان، وحقه في سحب الثقة من أحد الوزراء، أو من الوزارة كلها.

ولا شك أن الضلع الثالث من أضلاع الأفكار التي بنيت على أساسها نصوص دستور سنة ١٩٢٣ هو مبدأ الفصل بين السلطات: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وتحقيق التوازن بين هذه السلطات الثلاث بقدر الإمكان.

ولقد أرسى دستور ١٩٢٣ عدة مبادئ أصبح الرجوع عنها صعباً من بعده،

وخاصة تلك التي تتعلق بأن الأمة هي مصدر السلطات، والمساواة بين المصريين أمام القانون، وأن تكون ولاية المناصب مقصورة على المصريين، وكفالة الحريات الشخصية والعامة وحرية الصحافة، وحرمة المساكن وحرمة الملكية الشخصية وحظر نفي المصريين خارج البلاد، ومجانية التعليم الأولى وجعله إلزاميا.

وكان من بين أهم ما قرره دستور ١٩٢٣ مبدأ رقابة البرلمان على أعمال الحكومة وحقه في سحب الثقة من الحكومة أو الوزراء، وتأكيده على استقلال القضاء، وأن تكون ولاية الملك لسلطاته بواسطة الوزراء، إضافة إلى عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام الدستور إلا في حالات خاصة حددها.

أكثر ما يعيب دستور سنة ١٩٢٣ أنه صيغ على أساس كونه منحة من الملك، الذي لم يتراجع يوماً عن فكرة العدوان على الدستور، أو تعطيل أثر أحكامه، أو العبث بها بألاعيب السياسة والحكم، وظل الشد والجذب قائماً بين رغبة الملك في توسيع سلطاته على حساب الدستور، وبين الرغبة الوطنية في الحفاظ على الدستور وعدم المس بأي حكم من أحكامه، ومن أول يوم وعقب انتهاء اللجنة التي أعدته عهد الملك إلى اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) تعديل لمشروع لتوسيع سلطات الملك على حساب الشعب، ومن يطرح مشروع الدستور للاستفتاء العام، ولكنه صدر بأمر ملكي ليبقى راسخاً أن الدستور منحة ملكية يستردها وقتما شاء.

ثم جاءت التجربة الواقعية على الأرض لتكشف كيف أن الملك والاحتلال بالتحالف بينهما مرات، وبالتنافس مرات أخرى أضعفا عن عمد وسابق تصميم التجربة النيابية الدستورية، وحولاها في بعض الأحيان إلى أسوأ نموذج لحياة نيابية، واتخذ الملك لنفسه أحزاباً، وجعلها جزءاً من أدواته في التحكم في الحياة السياسية، وحول التنافس الطبيعي بين الأحزاب إلى اقتتال حزبي على المصالح الضيقة التي ضيعت المصالح العليا للبلاد، وكانت الممارسات الانتخابية في الحقبة المسماة بالليبرالية قد مسخت جوهر النظام الليبرالي، وبذلك كله لم يحقق دستور سنة ١٩٢٣ حياة نيابية سليمة.

-٢-

عانت الحياة البرلمانية المصرية في أعقاب دستور سنة ١٩٢٣ من تدخلات الملك فؤاد التي لم تتوقف لحظة واحدة، في محاولة دائمة ودؤوبة من أجل تقليص صلاحيات وسلطات المجلس النيابي وتعظيم سلطته في مواجهة سلطة البرلمان، ولم تتوقف ألاعيب الملك فؤاد، وبدأت في عهده سنة تزوير الانتخابات لصالح حزب أو ضد حزب

بعينه، وجاءت ذروة التزوير في انتخابات ١٩٢٨م الذي زورها محمد محمود باشا لإسقاط الوفد بناءاً علي رغبة القصر.

واستغل القصر ومعه حكومات الأقلية الأحكام العرفية التي قاموا بفرضها في معظم الأوقات لتكميم الصحافة وإرهاب أحزاب المعارضة في مجلس النواب لمنعها من انتقاد الحكومة.

لم يستطع الملك فؤاد أن يتحمل دستور ١٩٢٣م وما تمخض عنه من حكومة أغلبية وفدية ومجلس نيابي قوي يسيطر عليه الوفد، فعمد إلي إنشاء أحزاب موالية للقصر لتوازن قوة الوفد وحزب الأحرار الدستوريين في الانتخابات وفي المجلس، فنشأ حزب الاتحاد الموالي للقصر، ولكنه مني بهزائم متوالية في الانتخابات، وحين لم تفلح لعبة الأحزاب الموالية لجأ الملك إلي استخدام الداهية إسماعيل صدقي وكلفه بتشكيل الوزارة، التي اعتبرت أكثر الوزارات اعتداءاً علي الدستور وامتهاناً للحياة النيابية.

وهي الوزارة التي قامت بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣م، وأصدرت دستور سنة ١٩٣٠م، الذي حقق للملك ما كان يصبو إليه، فأعطي صلاحيات واسعة، حتى سمي بدستور الملك في مقابل دستور ١٩٢٣م الذي سمي بدستور الشعب.

كان الأساس الذي يدور حوله قرار إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور سنة ١٩٣٠ هو تعظيم سلطات الملك وصلاحياته، وتقليص السلطات الأخرى، ليبقى دور الملك فوق كل الأدوار، ومتحكما فيها ويبين ذلك من مراجعة سريعة لأهم ما جرى تعديله في الدستور الجديد:

ـ أعطى دستور سنة ١٩٣٠ للملك سلطة إلغاء الدستور وقتما شاء بدون التقيد بالقواعد الدستورية، وكان من اللافت أن دستور سنة ١٩٢٣ ألغى بالأمر الملكي الذي صدر به الدستور الجديد، وكلا الأمرين، إلغاء دستور، وصدور دستور جديد، بهذه الطريقة، يشيران إلى أن الدستور منحة ملكية، وليست حقا أصيلاً من حقوق الأمة.

ـ حصن دستور سنة ١٩٣٠ ضد أي تعديل فيه خلال العشر سنوات التالية لصدوره، ليضمن بقاء أحكامه حتى ولو جاءت إلى الحكم حكومة وبرلمان يتطلعان إلى إعادة التوازن إلى نصوص الدستور، بتقليص صلاحيات وسلطات الملك وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان.

ـ وضع دستور سنة ١٩٣٠ قيوداً كثيرة على حق المجلس النيابي في سحب الثقة من

الحكومة، ليحصن أوضاع حكومات الأقلية في مواجهة برلمانات تتحكم فيها الأغلبية الوفدية.

ـ على خلاف دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان يلزم السلطة التنفيذية بتحديد يوماً محدداً لإجراء انتخابات مجلس النواب في حالة حل المجلس، وكذا تحديد يوما محددا لانعقاد المجلس الجديد، فان دستور صدقي باشا جعل هذا الأمر مطاطا بتحديد فترة ثلاثة شهور تجرى فيها الانتخابات وأربعة شهور لانعقاد المجلس.

ـ أعطى دستور سنة ١٩٣٠ للسلطة التنفيذية حق التشريع وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة مدة سبعة شهور في السنة في غيبة البرلمان، كما أعطى للسلطة التنفيذية حق نقل اعتماد مالي من باب إلى آخر في الميزانية بدون الرجوع للبرلمان.

ـ زاد دستور سنة١٩٣٠ نسبة الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ من ٤٠٪ إلى ٦٠٪، فأصبحت أغلبية مجلس الشيوخ من المعينين من الملك.

ـ نص دستور سنة ١٩٣٠ على إمكانية تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف في جلسة سرية.

ـ ألغى دستور سنة ١٩٣٠ النص الذي كان يلزم المجلس النيابي بإقرار الميزانية قبل فض الدورة، وأعطى حق اقتراح القوانين المالية للملك منفردا دون مجلس النواب.

ـ أعطى دستور سنة ١٩٣٠ الحق للملك إذا لم يوافق على مشروع قانون أن يتركه لمدة شهرين بدون رد، ولا يجوز للبرلمان النظر في المشروع المرفوض في نفس دور الانعقاد، بينما كان دستور ١٩٢٣ ينص على أنه إذا لم يرد الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان، فانه يرده إليه في خلال شهر لإعادة النظر فيه، وإذا لم يرده اعتُبر هذا تصديقا عليه، أما إذا رُد وأقره البرمان مرة ثانية بأغلبية الثلثين صار له حكم القانون ويصدر.

ـ جعل دستور سنة ١٩٣٠ تعيين شيخ الأزهر منوطاً بالملك وحده، وأضاف إلى ذلك شيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ الكليات، بينما كان دستور سنة ١٩٢٣ ينص على أن تعيين شيخ الجامع الأزهر يكون طبقا للقانون، وقد حدد القانون أن يكون هذا التعيين بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء.

-٣-

بعد صدور دستور صدقي باشا في أكتوبر ١٩٣٠ أصدرت الوزارة قانوناً جديداً للانتخابات يلغى قانون الانتخابات المباشرة الصادر سنة ١٩٢٤، وبعد أسبوع واحد

من إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإحلال دستور وزارة صدقي باشا صدر مرسوم ملكي بحل جميع مجالس المديريات، وبدا الأمر وكأن الملك وصدقي باشا يريدان إنشاء نظام سياسي جديد يرسخ لاستمرار الحكم المطلق.

بدأت المعارضة للنكسة الدستورية من اللحظة الأولى، وكان أول المعترضين هو عدلي يكن باشا، وكان يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ، فاستقال من منصبه احتجاجاً على هذه الانتهاكات الدستورية، وقد بلغه ما يحدث وهو خارج البلاد فأرسل الاستقالة بطريق البرق ولم ينتظر عودته إلى مصر، وتتابعت الاحتجاجات مباشرة مع حلول شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠، فقد قرر حزبا الوفد والأحرار الدستوريون مقاطعة الانتخابات التي ستجرى على أساس من الدستور الجديد.

وشهدت تلك الفترة تطوراً ملحوظاً في حجم وأسلوب الاحتجاجات، وكان من أهم مظاهر التطور في الاحتجاجات السياسية انضمام بعض من أمراء الأسرة الملكية إلى هذه الاحتجاجات، وهم تحديداً الأمراء: عمر طوسون، ومحمد على، وعمرو إبراهيم، وسعيد داوود، والنبلاء: محمد على حليم، وإبراهيم حلمي، ووكان لافتاً أيضاً اشتراك العُمَد وشيوخ البلد للمرة الأولى في الاحتجاج السياسي، وقدم عدد كبير منهم استقالاتهم للنأي بأنفسهم عن الاشتراك في انتخابات توقعوا أنها ستكون مزورة لإرادة الأمة، فأحالتهم الحكومة إلى لجنة تأديب حكمت عليهم بغرامات فادحة.

وشكل حزبا الوفد والأحرار الدستوريون تحالفا سياسيا في مارس سنة ١٩٣١ وتعاهدوا على الكفاح لإعادة الحياة الدستورية السليمة ودستور سنة ١٩٢٣، وأصدروا ميثاقا قومياً سموه: «عهد الله والوطن»، وقرر الحزبان عقد مؤتمر وطني عام في مايو سنة ١٩٣١ ولكن الحكومة منعته، فأصدروا بياناً يعبر عن آرائهم ومطالبهم التي تتلخص في التمسك بدستور سنة ١٩٢٣، وعدم الاعتراف بالانتخابات التي كانت حكومة صدقي باشا تعتزم إقامتها، وأن البرلمان الناشئ عنها لا يمثل الأمة، واعتبار الحكومة القائمة لا تعبر عن رأى الأمة، وأعلنوا احتجاجهم على سلوك وزارة صدقي باشا في مصادرة الحريات وتعطيل الصحف وإعاقة الاجتماعات السياسية وباقي الإجراءات المقيدة لحرية الأفراد والجماعات، وقرروا رفع هذه القرارات إلى الملك وإبلاغها للصحف.

قام إسماعيل صدقي بإنشاء حزب جديد موال للقصر هو حزب الشعب، وخاض به الانتخابات التي قاطعتها الأحزاب الأخرى ما عدا حزب الاتحاد والحزب الوطني،

وأجريت الانتخابات في مايو ويونيو سنة ١٩٣١، وقد قاطعها الشعب مع أحزاب المعارضة، وكانت نسبة الحضور ضعيفة مقارنة بما سبقها من انتخابات، وقد وُصِمت تلك الانتخابات بالتزوير سواء في نسبة الحضور أو النتائج النهائية، وواكب هذه المقاطعة مظاهرات واضرابات عمالية في القاهرة والإسكندرية وبعض الأقاليم، وحدثت مواجهات بين الشرطة والشعب أسفرت عن عشرات القتلى ومئات الجرحى طبقا للتقارير الحكومية، وإن كان بعض ممن كتبوا عن تلك الأحداث قد ذكر أن الأعداد الحقيقية أكبر مما ذكرته هذه التقارير، واعتقلت الشرطة أعدادا من المواطنين والنواب السابقين، وقدم حزب الوفد عدة بلاغات للنائب العام، معززة بالوثائق، عن الانتهاكات التي حدثت في الانتخابات، ولكن تم حفظ تلك البلاغات ولم يتم التحقيق فيها، بل بادرت السلطات إلى الإنعام على موظفي الإدارة الذين اشتركوا في عملية التزوير بالترقيات والرتب، بعضهم حاز الباشاوية وبعضهم حاز البكوية ، كل حسب إسهامه في التزوير.

فاز حزب صدقي في الانتخابات وشكل الوزارة، واستمرت وزارة صدقي باشا في الحكم لمدة حوالي ثلاث سنوات تدهورت فيها الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر بدرجة ملحوظة، وفي النهاية قدم صدقي باشا استقالة حكومته في سبتمبر ١٩٣٣.

وفجرت دكتاتورية إسماعيل صدقي المظاهرات العارمة في الشوارع، وتعددت حالات تعذيب مواطنين في أقسام الشرطة، وشهد عهده تناميا ملحوظا للعنف السياسي، ففي الفترة من يوليو ١٩٣١ وحتى مايو ١٩٣٣ تم رصد مجموعة من حالات العنف تتلخص في حالتين لمحاولة القتل بإطلاق الرصاص، وتسع حالات تفجيرات، وقد اختص صدقي باشا من تلك المحاولات حالة إطلاق رصاص وحالتين للمتفجرات إحداهما في حديقة منزله، والأخرى زرعت على قضبان السكة الحديد في محاولة تفجير قطار كان يستقله صدقي باشا.

كما شهدت تلك الفترة هزة اقتصدية كبيرة تعرض لها الاقتصاد المصري من جراء أزمة الكساد العالمي في نهاية عام ١٩٢٩، وانتشر فيها الفساد المالي والإداري في الأوساط الحكومية.

ولم يكن حال البرلمان أفضل من أحوال الوزارة، فبقي على تأييده للسلطة في كل ما تقوم به،، وتمت في عهده الموافقة على تمرير جريمة التوقيع على اتفاقية التنازل عن واحة جغبوب لسلطات الاحتلال الايطالي في ليبيا في ديسمبر ١٩٢٥، وكانت وزارة

زيوار باشا قد وقعت على وثيقة التنازل، وامتنع أي من البرلمانات، خلال السنوات التالية، عن التصديق على تلك الوثيقة، فجاء البرلمان المزور ليوقع عليها، كان أهم أعمال المجلس المزور في الداخل إجراء تعديلات في أحكام قانون العقوبات بغرض تشديد العقوبة على جرائم النشر.

وفي النهاية استقال صدقي باشا بعد أستنفد دوره، وأحرقت ورقته، فرئي التضحية به تحت الضغط الشعبي العارم الرافض لسياسته والمطالب برحيله.

-٤-

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٣ وأثناء تواجده خارج البلاد كلف الملك فؤاد عبد الفتاح يحيى باشا بتشكيل الوزارة، فعاد إلى مصر، فوجد السراي الملكي قد قام نيابة عنه بتشكل الوزارة، وقبل يحيى باشا بالأمر، فبقيت وزارته مطية للقصر الملكي، ولم تعمر الوزارة طويلاً وقدم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته في نوفمبر سنة ١٩٣٤، في الذكرى السنوية الأولى، لتشكيل وزارته.

وأصر الإنجليز علي تولية توفيق نسيم الوفدي الوزارة لضبط الأمور، وإعادة الهدوء إلى الشارع الوطني، فعهد الملك فؤاد إلى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها في منتصف نوفمبر سنة ١٩٣٤، وصدر أمر ملكي في ٣٠ نوفمبر بإلغاء الدستور، وحل مجلسي البرلمان، ولكن الأمر الملكي لم يتضمن أي إشارة بالعودة إلى دستور سنة ١٩٢٣، وهو المطلب الشعبي الأهم في تلك المرحلة، الأمر الذي لم يغب عن فطنة الحركة الوطنية المصرية التي بادرت إلى التحرك من أجل إعادة العمل بدستور الشعب، وعلي مدار يومي التاسع والعاشر من شهر يناير سنة ١٩٣٥ انعقد المؤتمر العام الأول للوفد المصري الذي دعي إليه في أواخر سنة ١٩٣٤، وبلغ عدد الحاضرين نحو خمس وعشرين ألف شخص، وهو عدد بمقاييس تلك الأيام يعد كبيراً جداً، وعُرِضَ في هذا المؤتمر كثير من الأبحاث والدراسات في مختلف المجالات والتي تعتبر بمثابة برنامج عمل كامل لأي حكومة مقبلة للوفد.

وقفز موضوع عودة العمل بدستور سنة ١٩٢٣ ليصبح هو المطلب الرئيسي للأمة، ورفع توفيق نسيم كتاباً إلى الملك فؤاد تضمن اقتراحاته لعودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين: إما عودة دستور سنة ١٩٢٣ كما هو، وإذا تطلبت الحاجة إلى تعديله يتبع في ذلك الطريقة المنصوص عليها فيه، وإما أن تدعى جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، وقبل الملك الوسيلة الأولى، وهي عودة دستور ٢٣، وقد رد الملك على هذا الخطاب بتأييده لعودة الدستور كما هو إلا إذا رأت الأمة خلاف ذلك.

وعلم رئيس الوزراء توفيق نسيم من المندوب السامي أن الحكومة البريطانية لا تمانع في عودة الحياة النيابية، ولكنها ترى أن تشكل لجنة حكومية لوضع دستور جديد، وأدلى وزير الخارجية البريطاني ببيان تناول فيه الحديث عن الدستور المصري، وكان هذا البيان بمثابة إشارة بدء اندلاع المظاهرات التي عمت أنحاء مختلفة من البلاد راح ضحيتها عدد من خيرة طلاب الجامعة بعد أن قام البوليس بإطلاق النار على المتظاهرين، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الاحتجاجات.

وتوحدت إرادة الأحزاب، واجتمع قادتها وشكلوا ائتلافاً سياسياً بغرض الدعوة إلى إعادة الحياة الدستورية كهدف أول للائتلاف، وهو هدف أجمع عليه كل قادة الأحزاب، أما الهدف الثاني فكان العمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقاً لنصوص المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات النحاس- هندرسون سنة ١٩٣٠، واعترض الحزب الوطني على هذا الأمر وبقي في الائتلاف مع تحفظه على الأمر الثاني.

وتألفت «الجبهة الوطنية» في ديسمبر سنة ١٩٣٥، من أحزاب: الوفد المصري، والأحرار الدستوريين، والشعب، والاتحاد، والوطني، وبعض المستقلين، وشكلت الجبهة لجنة لوضع صيغة لخطابين، الأول للملك فؤاد بخصوص عودة الحياة الدستورية، وقد وقع عليه رؤساء جميع أحزاب الجبهة الوطنية، وكان من بين الموقعين رئيس حزب الشعب إسماعيل صدقي باشا صاحب أسوأ الدساتير في تاريخ الحياة السياسية المصرية، إضافة إلى ممثل عن المستقلين، أما الخطاب الثاني فكان للمندوب السامي البريطاني بخصوص موضوع المعاهدة المصرية البريطانية، وقد وقع عليه جميع الموقعين على الخطاب الأول باستثناء رئيس الحزب الوطني.

استجاب الملك فؤاد لطلب الجبهة الوطنية وأصدر أمراً ملكيا في نفس اليوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بعودة العمل بدستور سنة ١٩٢٣.

بدأت وزارة نسيم باشا في الإعداد لإجراء الانتخابات العامة وذلك بإصدار قانون جديد للانتخابات بالطريقة المباشرة مبنياً على قانون سنة ١٩٢٤ الذي أقره البرلمان ذو الأغلبية الوفدية الأول، وتعالت أصوات أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد، بالتشكيك في حيادية وزارة نسيم باشا مما اضطره إلى تقديم استقالته في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦، فقبلها الملك وتشكلت وزارة حيادية غير حزبية برئاسة على ماهر باشا.

وفي نهاية مارس سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم يحدد يوم ٢ مايو لانتخابات مجلس النواب ويوم ١٦ مايو لانتخابات مجلس الشيوخ، ولكن صحة الملك فؤاد كانت قد

تدهورت على مدار السنتين الأخيرتين، وقد ظل خلالهما تحت العلاج والملاحظة الطبية المستمرة، حتى اشتد عليه المرض في شهر مارس سنة ١٩٣٦ ، وما لبث أن توفي ظهر الثلاثاء ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦، لتسدل الستار عن فترة من أصعب فترات حياة المصريين معاناة، ووصل خلالها العبث بقضية الدستور إلى حدود لم تصلها من قبل، وكان هو من وضع حجر الأساس لكيفية التلاعب بدستور البلاد، وكان سباقا في هذا المجال.

-٥-

كان الدستور ينص علي وجوب اجتماع البرلمان، عند وفاة الملك، في مدة لا تتجاوز عشرة أيام، وتجنباً لدعوة البرلمان القديم للانعقاد، كما ينص الدستور في حالة إذا ما كان مجلس النواب منحلاً، فقد تمت انتخابات مجلس النواب في موعدها، وتم تقديم موعد انتخابات الإعادة لتكون يوم ٧ مايو، كما تم التعجيل بانتخابات مجلس الشيوخ لتكون في نفس اليوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦، وعاد فاروق من لندن، حيث كان يتلقى تعليمه، يوم ٦ مايو وجلس على عرش أسرة محمد علي في السادس من مايو سنة ١٩٣٦، وصار اليوم عيداً رسمياً للبلاد وسُمي عيد جلوس الملك.

اجتمع البرلمان الجديد في آخر أيام المهلة الدستورية المقررة لانعقاده حال وفاة الملك، وكان ذلك يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦، ورأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً الذي أبلغ الأعضاء بأن رئاسة مجلس الوزراء قد أبلغت البرلمان كتابة بأنه قد تمت المناداة بالملك فاروق الأول ملكاً لمصر، ثم تلي علي ماهر باشا رئيس الوزراء خطاباً باسم الملك يبلغ فيه البرلمان بأنه تنازل عن ثلث مخصصاته الملكية (٥٠،٠٠٠ جنيه) لصالح أبناء الشعب المصري.

وقد تضمنت الجلسة إعلان تولي مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية منذ وفاة الملك فؤاد وحتى تعيين مجلس الوصاية علي العرش، حيث أن الملك فاروق لم يكن قد بلغ السن الدستورية لتولي الحكم، وهي سن الثامنة عشرة، وتم تعيين مجلس الوصاية في الجلسة التالية مباشرة.

قدم علي ماهر استقالة وزارته يوم ٩ مايو وشُكلت وزارة وفدية يوم ١٠ مايو برئاسة مصطفي النحاس باشا، حيث كان الوفد قد فاز بالأغلبية النيابية، وكانت هذه هي وزارة النحاس باشا الثالثة، وهي أول وزارة في عهد الملك فاروق، وهي كذلك أول وزارة تنشئ وظيفة وكلاء الوزارات البرلمانيون ليكونوا همزة الوصل بين الوزارات المختلفة والبرلمان، كما أنشأت وظيفة وكيل وزارة لشؤون القصر ليكون واسطة الاتصال بين القصر الملكي وجهات الحكومة المختلفة.

وفي أول أعمال الوزارة الوفدية وقعت مصر اتفاقية مع اثني عشرة دولة في ٨ مايو سنة ١٩٣٧، وهي اتفاقية مونترو، والتي بمقتضاها تم إعلان إلغاء الامتيازات الأجنبية في المملكة المصرية، وفي ٢٦ مايو من نفس العام انضمت مصر إلي عصبة الأمم بموافقة إجماعية للدول الأعضاء، وفي التسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧ أتم الملك فاروق ثمانية عشر عاماً بالتقويم الهجري، وتولى سلطته الدستورية اعتباراً من هذا التاريخ، وطبقاً للعرف السياسي قدم مصطفي النحاس باشا استقالة حكومته للملك الذي عهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة، وهي تعتبر المرة الرابعة له في تشكيل الوزارة، وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ عقدت المعاهدة المصرية البريطانية.

ومع أن المعاهدة المصرية البريطانية قد عقدت في نهاية أغسطس سنة ١٩٣٦، إلا أن المفاوضات التي أدت إليها بدأت مبكراً في أوائل مارس من نفس العام، وعلى الرغم من أن على ماهر باشا كان يرأس الوزارة إلا إنه لم يعين رئيساً للوفد المصري في تلك المفاوضات، كما لم يشترك أي من وزراءه في المفاوضات، وإنما رأس الوفد مصطفي النحاس باشا ومعه ستة أعضاء من حزب الوفد وعضو واحد من كل من أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحد، وثلاثة من المستقلين.

وكما هي العادة لم تستمر وزارة الوفد الخامسة في الحكم لفترة طويلة، وسرعان ما نشبت الخلافات بينها وبين القصر الملكي، واستغلت أحزاب المعارضة تلك الخلافات، وفي النهاية صدر الأمر الملكي بإقالة الوزارة في ٣٠ ديسمبر سنة١٩٣٧، وفي نفس اليوم كلف الملك فاروق، محمد محمود باشا بتأليف الوزارة الجديدة، وكانت هي الوزارة الأولى التي يشترك فيها الحزب الوطني.

ويمكننا أن نخمن أن أول أعمال وزارة محمد محمود باشا كان تأجيل انعقاد مجلس النواب لمدة شهر، وهو تخمين صحيح، وكالمعتاد صدر المرسوم الملكي بحل المجلس قبل أن ينتهي الشهر.

بعد تشكيل وزارة محمد محمود باشا بادر محمود فهمي النقراشي باشا وأحمد ماهر باشا، اللذين كانا قد أقصيا عن حزب الوفد في وقت سابق، إلى تشكيل حزب أسموه حزب الهيئة السعدية ودخلت الهيئة الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٣٨ والتي أشرفت عليها حكومة محمد محمود باشا، وهي الانتخابات التي كان لتدخلات الحكومة لصالح مرشحيها أثر كبير في نتائجها ، فقد حصلت الهيئة السعدية علي ٨٠ مقعداً في مجلس النواب بينما حصل الأحرار الدستوريون علي ١١٣ مقعداً، بينما حصل حزب الوفد علي ١٢ مقعداً وحصل الحزب الوطني على ٤ مقاعد بينما حصل المستقلون

علي ٥٥ مقعداً، وفقد البرلمان استقلاله وصار تابعا لرغبات السراي الملكي إلي حد كبير، وبقيت وزارة محمد محمود باشا في الحكم نحو عشرين شهراً، وكانت استقالتها في النهاية تلبية لرغبة ملكية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩.

-٦-

كان علي ماهر باشا يشغل منصب رئيس الديوان الملكي فكلفه الملك بتشكيل الوزارة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩، فشكلها من بعض المستقلين من أنصاره ومعهم وزراء من السعديين واستمرت تلك الوزارة في الحكم حتى يونيو سنة ١٩٤٠، وفي تلك الأثناء اندلعت أحداث الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من عدم اشتراك مصر بصفة مباشرة في تلك الحرب إلا أنها تأثرت بأحداثها علي عدة أصعدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، واشتركت مصر رغماً عنها بطريقة غير مباشرة في الحرب، وذلك باستخدام أراضيها وموانئها ومطاراتها لصالح قوات الحلفاء، كما استغلت مواردها في تموين تلك القوات، كما أن معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت تلزم مصر ببعض الإجراءات المقيدة لحريات المواطنين في حالة نشوب الحرب، وبناء علي ذلك فقد أعلنت الأحكام العرفية، وفُرضت الرقابة علي الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والإذاعة، وتطور الأمر في سنة ١٩٤٢ فأصبحت الأراضي والأجواء والسواحل المصرية مسرحاً لعمليات عسكرية كبري.

في يونيو سنة ١٩٤٠ قدم علي ماهر باشا استقالة حكومته بعد تدخل السفارة البريطانية وإبلاغها الملك فاروق أن بريطانيا تستشعر ميولاً في الحكومة المصرية تجاه دول المحور، وأن هذا الأمر غير مقبول، وكانت إرادة القصر الملكي أن يتم تشكيل وزارة ائتلافية أو وزارة وحدة وطنية، وفشلت جهودها في هذا الصدد نظرا لرفض حزب الوفد الاشتراك فيها، فكلف الملك فاروق شخصية غير حزبية هو حسن صبري باشا بتشكيل الوزارة، فألفها وأشرك فيها نسبة غير قليلة من السياسيين المستقلين وأعضاء من أحزاب الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطني.

ولم يدم أمر وزارة حسن صبري باشا طويلاً، وفي شهر سبتمبر توغلت القوات الايطالية إلي الأراضي المصرية، ورأي وزراء حزب الهيئة السعدية وجوب إعلان الحرب علي ايطاليا، ولم يوافقهم علي رأيهم باقي وزراء الحكومة، وعلى رأسهم رئيس الوزراء نفسه، فاستقال الوزراء السعديون وكانوا أربعة، واستمرت الوزارة في أداء عملها، ولكن القدر لم يمهلها كثيراً، وتوفي رئيسها، حسن صبري باشا، يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ أثناء إلقائه لخطبة العرش في افتتاح البرلمان لدورته العادية.

وعلى نفس المنوال خاطت مسلة الملك فاروق خيوط الوزارة الجديدة، فتألفت برئاسة حسين سري باشا وكان قوامها الأساسي من المستقلين ومعهم خمسة من الأحرار الدستوريين، ثم حدث تغيير لاحق في أواخر يوليو سنه ١٩٤١ انضم بموجبة خمسة وزراء من السعديين، وتعرضت وزارة سري باشا لعدة أزمات سياسية واقتصادية متلاحقة أدت إلي نشوب المظاهرات وتصاعد مظاهر الاحتجاج الشعبي، وكان أخطر ما واجهته حكومة سري باشا أزمة الخبز، التي انفجرت في يناير سنة ١٩٤٢، وهاجم الناس المخابز للحصول على الخبز، وكانوا يتخطفون الرغيف من حامليه في الشوارع.

كانت القاعدة البرلمانية التي تستند إليها وزارة سري باشا قاعدة هشة، فقد كانت تستند على تأييد حزبي الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية، اللذين شكلا الأغلبية النيابية في انتخابات مشكوك في نزاهتها جرت سنة ١٩٣٨، وكان الوفد ومعه الحركة الوطنية المصرية يشنون الحملات المكثفة على وزارة سري باشا باعتبارها أداة طيعة في أيدي سلطات الاحتلال البريطاني، في لوقت نفسه فقدت الوزارة تعاطف الملك فاروق على إثر قيامها بتنفيذ مطالب الاحتلال بقطع العلاقات مع حكومة فيش العميلة في فرنسا، ووسط هذه الظروف مجتمعة ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات في الشارع لم يجد حسين سري باشا مناصاً من تقديم استقالة وزارته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢.

كانت السفارة البريطانية في القاهرة تتابع عن كثب الفوران الحادث في الشارع المصري الرافض للاحتلال، ولدخول مصر الحرب ولو بشكل غير مباشر إلى جانب قوات التحالف، وكان هناك تعاطف شعبي متزايد مع المحور، وكان بعض المصريون يرون أن ألمانيا يمكنها أن تخلصهم من الاحتلال البريطاني الجاثم فوق صدورهم طوال العقود الست الماضية.

-٧-

ورأت سلطات الاحتلال أن عدم الاستقرار في الشارع المصري قد يضر بموقفها في الحرب، وكان موقفها وموقف الحلفاء مأزوما، فرأت أن حكومة وفدية تحظى بالتأييد الشعبي هي الحل الوحيد المتاح أمامهم للتعامل مع غليان الشارع المصري، فهو أولاً حزب الأغلبية الشعبية، كما أن وزارة الوفد هي التي وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا، ولا شك أنها ستكون قادرة وحريصة على الالتزام ببنود المعاهدة التي تخدم المصلحة البريطانية في حربها ضد دول المحور.

وحين اتصل حسين سري تليفونياً بالسفير البريطاني ليخبره أنه أجبر علي أن يقدم

الاستقالة في تمام الساعة ١٢،٣٠ ظهر يوم ٢ فبراير، بادر السفير إلى طلب مقابلة الملك بعد نصف ساعة، وفي الواحدة تماماً استقبله الملك فوضع السفير أمامه ما يريده في نقاط واضحة وحاسمة، وكانت على النحو التالي:

ـ يجب تشكيل حكومة تكون ملتزمة بتنفيذ كل بنود المعاهدة نصاً وروحاً، خاصة المادة الخامسة من المعاهدة التي تنص علي تعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية.

ـ تشكيل حكومة قوية قادرة علي إدارة شؤون الدولة، ومسيطرة علي الشعب وتنال ثقته وعونه.

ـ المقصود من هذا هو أن تبعث إلي النحاس كزعيم لحزب الأغلبية في الدولة وتكلفه بتشكيل الوزارة.

ـ وإني أؤكد بأن يتم هذا قبل ظهر الغد.

ـ جلالته مسؤول مسؤولية شخصية عن أي أحداث قد تحدث في خلال هذا الميعاد المحدد.

ولم يكن الملك فاروق في وارد تكليف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية خالصة، ورغب في تأليف وزارة قومية حتى ولو كانت برئاسة النحاس، ولكن زعيم الأغلبية رفض تشكيل وزارة تضم الأحزاب الأخرى، ودعا الملك كل رؤساء الأحزاب وبعضاً من رؤساء الوزارات ورؤساء البرلمان السابقين إلى اجتماع عاجل في قصره عصر يوم ٤ فبراير، وعرض أحمد حسنين باشا الموقف عليهم، ثم أخبرهم بأنه تسلم إنذاراً صباح اليوم من السفير البريطاني، وقرأ عليهم نصه:(إذا لم أسمع قبل السادسة مساء اليوم أن النحاس باشا قد دُعِي لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب علي ذلك من نتائج).

ورفض المجتمعون الإنذار، وقرروا إرسال احتجاج إلي السفير البريطاني، وافق الملك علي هذا القرار، ووقع الحضور على نص الاحتجاج بمن فيهم النحاس باشا وسُلّم الاحتجاج مكتوباً إلي أحمد حسنين باشا، لتوصيله إلي السفير البريطاني، كان الاحتجاج يقول: (إن في توجيه التبليغ البريطاني اعتداءً علي استقلال البلاد ومساساً بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة).

وتحركت السفارة البريطانية بسرعة وحسم، بعد أن تلقت من لندن توجيها بإظهار الشدة في التعامل مع الملك فاروق، فأبلغ السفير البريطاني رئيس الديوان الملكي حسنين باشا أنه سيأتي إلى القصر في التاسعة مساء لمقابلة الملك، وانصرف السياسيون المجتمعون في القصر على اتفاق على العودة إليه إذا اقتضى الأمر.

في حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، وفي الساعة التسعة حضر السفير البريطاني بصحبته الجنرال ستون، قائد القوات البريطانية في مصر، ومعهما مجموعة من الضباط البريطانيين المسلحين، ودخل السفير وقائد القوات إلي غرفة مكتب الملك، التي لم يكن فيها غيره وإلى جانبه رئيس ديوانه أحمد حسنين باشا، ومباشرة تقدم السفير إلي الملك بوثيقة التنازل عن العرش، وطلب منه توقيعها، ومن هول المفاجأة هم الملك أن يوقعها، لولا تدخل حسنين باشا الذي تحدث معه بالعربية بضرورة قبول الإنذار، وتفويت الفرصة على الانجليز، ولم يغادر السفير القصر الملكي إلا حين علم أن الملك فهم الرسالة، وأنه سوف يكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة في الحال، حتى أن الملك عرض على السفير أن يستدعي النحاس باشا ليكلفه في وجوده.

في اليوم التالي، ٥ فبراير، أرسل النحاس باشا إلي السفير البريطاني خطاباً يطلب فيه سحب الإنذار المقدم للملك حتى يستطيع هو تشكيل الوزارة، ورد عليه السفير بخطاب يتضمن ما يدل علي سحب الإنذار.

وفي يوم ٦ فبراير سنة ١٩٤٢، ألف النحاس باشا وزارة وفدية، واستصدر مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، قاطعها حزبا الأحرار الدستوريون والهيئة السعدية، وأسفرت عن أغلبية وفدية في المجلسين، وأتم هذا البرلمان ثلاث دورات، بدأت دورته الأولي بجلسة الافتتاح في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ بعد إجراء الانتخابات مباشرة، واجتمع في دورته الثانية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢، واجتمع في دورته الثالثة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣، وكانت تلك من أطول الفترات التي حكمت فيها وزارة وفدية، حيث بقيت وزارة النحاس باشا حتى أقالها الملك فاروق في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤.

وفي يوم ٩ أكتوبر ١٩٤٤ صدر المرسوم الملكي بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة أحمد ماهر باشا وضم إليها وزراء من أحزاب الهيئة السعدية والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية، والحزب الوطني، فاستصدرت مرسوماً ملكياً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، قاطعها حزب الوفد، وحدثت فيها تدخلات حكومية في

كثير من الدوائر لصالح أشخاص بعينهم، وجاءت نتيجتها بحصول السعديين على ١٢٥ مقعدا، و٧٤ للأحرار الدستوريين، و٢٩ للكتلة الوفدية، و٧ للوطني، و٢٩ مقعدا للمستقلين.

وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تم اغتيال أحمد ماهر باشا في البهو الفرعوني الذي يفصل مجلس النواب عن مجلس الشيوخ وحل محله في رئاسة مجلس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا، وقد كان وزيرا للخارجية في وزارة ماهر باشا، ولم يحدث أي تغيير في تشكيل الوزارة إلا في نهاية سنة ١٩٤٥.

وفي أواخر عام ١٩٤٥ سلّم السفير المصري في لندن مذكرة من الحكومة المصرية إلي وزارة الخارجية البريطانية تطلب فيها مصر الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦، وجاء رد الحكومة البريطانية في يناير سنة ١٩٤٦ ملتويا، يبدي استعداد بريطانيا لذلك، ومؤكدًا على أن المبادئ التي قامت عليها المعاهدة سليمة في جوهرها، وشعرت القوى الوطنية وخاصة تلك الممثلة للحركة الطلابية بتلكؤ الانجليز في الدخول إلى مفاوضات من أجل إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، فاندلعت مظاهرات شعبية ضخمة شملت أنحاء كثيرة في مصر، واصطدم البوليس بمظاهرات طلاب جامعة فؤاد الأول، وفتحت كوبري عباس، بينما يعبره المتظاهرون إلى الضفة الأخرى في الاتجاه إلى القاهرة، وأسفر الحادث عن عدد كبير من الجرحى والقتلى والغرقى، وعلي إثر تلك الأحداث قدم محمد فهمي النقراشي باشا استقالة الحكومة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦.

-٨-

وأطلت من جديد ظاهرة العنف السياسي، فاغتيل أمين عثمان باشا في يناير سنة ١٩٤٦، وتصاعدت وتيرة حوادث إلقاء القنابل اليدوية علي الجنود البريطانيين في أنحاء متفرقة من البلاد، وابتعدت المظاهرات الشعبية عن الصبغة الحزبية، وبدأت فعاليات الحركة الشعبية تركز على القضية الوطنية، وتطالب بجلاء قوات الاحتلال البريطاني، وكان المواطنون، بمختلف طوائفهم، يضعون شارات معدنية علي ملابسهم تحمل كلمة «الجلاء» كتعبير عن تأييد كل فئات الشعب لهذا المطلب.

وفي ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة إسماعيل صدقي باشا، وقد اعتذر النقراشي باشا عن اشتراك أي من السعديين بها، ومع ذلك نالت ثقة البرلمان وأغلبيته من السعديين، وفي أواخر يونيو من نفس العام اشترك في الوزارة عدد من السعديين، ودعت الحركة الوطنية إلى الإضراب العام في يوم ٢١ فبراير، وسيرت مظاهرات كبري تهتف بالجلاء، فتصدت لها القوات البريطانية بالرصاص

الحي ونتج عن ذلك سقوط ٢٣ قتيلاً و١٢٠ جريحاً، واجتمعت كلمة الأمة على اختيار يوم ٤ مارس ليكون يوماً للحداد الوطني علي شهداء ٢١ فبراير، وتوقفت الحياة في هذا اليوم في مختلف ربوع الوطن، ومرت الأحداث بسلام في كل الأنحاء عدا الإسكندرية التي شهدت مصادمات دموية جديدة أسفرت عن مقتل ٢٨ ونحو ٣٤٠ جريحاً من المصريين، وقتل جنديين بريطانيين وجرح أربعة آخرين.

تحت وقع الرفض الشعب المتنامي للاحتلال، بدأت المفاوضات المصرية البريطانية مرة أخري في ٩ مايو سنة ١٩٤٦، ولم يشترك فيها حزبا الوفد والوطني، وتضمنت عدة جولات بين القاهرة والإسكندرية ولندن حيث انتهت هناك، وأسفرت عن التوقيع، بالأحرف الأولي، علي ما يعرف بمشروع معاهدة صدقي - بيفن، وكان ذلك في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦.

وحين عرض إسماعيل صدقي على أعضاء وفد المفوضات الذين كانوا معه نص مشروع المعاهدة وعددهم عشرة أعضاء، رفض سبعة منهم مشروع المعاهدة وأعلنوا ذلك في بيان رسمي تبعه صدور مرسوم ملكي بحل وفد المفاوضات وفشلت المحادثات، فتقدم إسماعيل صدقي باستقالة الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٤٦، وقبل الملك الاستقالة في ٩ ديسمبر، وفي نفس اليوم كلف محمود فهمي النقراشي بتشكيل الوزارة، الذي ألفها في نفس اليوم أيضاً من حزبي الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين.

في عهد وزارة النقراشي باشا قام الإنجليز بالجلاء عن كل المواقع والمعسكرات التي كانوا يحتلونها في كل من القاهرة والإسكندرية وكثير من مناطق الدلتا، وكانت عملية الجلاء تلك قد بدأت في يوليو سنة ١٩٤٦ وفت أن كان صدقي باشا في الحكم وكان ذلك بالجلاء عن القلعة، واستؤنفت المفوضات بين الجانبين ولم تنته إلي شيء كسابقتها، وبذلك رأت الحكومة المصرية وجوب عرض المسألة علي مجلس الأمن، وتم ذلك مابين أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧. وفشل مجلس الأمن في حل المشكلة المصرية مع بريطانيا، وكانت النتيجة المحققة هي بقاء المسألة المصرية مدرجة علي جدول الأعمال لبحثها مستقبلاً، وفي السنة نفسها صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧.

-٩-

جاءت سنة ١٩٤٨ تحمل الكثير من الأحداث الجسام، بدأت في إبريل حيث دخل ضباط البوليس وجنوده لأول مرة إضراباً عن العمل، ولم يستمر الإضراب طويلاً،

ولكنه دل على أن الأمور بدأت تتداعى، ووصلت إلى مستويات من السوء لم تكن قد وصلتها من قبل، وفي مايو دخلت الجيوش العربية إلى أرض فلسطين بعد خروج القوات البريطانية منها، وقامت حرب فلسطين الأولى بين جيوش عربية نظامية، غير كاملة التسليح وغير مكتملة التدريب، وبين جيش إسرائيل الذي كان أساسه العصابات الصهيونية، المدربة تدريباً جيداً، والمسلحة بتسليح جيد، والتي تفوقت على الجيوش العربية في العدد والعتاد، وكانت النتيجة الحتمية هزيمة الجيوش العربية وضياع الجزء الأكبر من فلسطين، ودخول المنطقة العربية في أتون صراع متعدد المستويات بين العرب من ناحية وبين المفرزة الغربية المتقدمة على أرضهم، والتي زرعت من أجل الوقوف دوماً ضد توحد الأمة واتصالها الطبيعي.

ومن قلب قضية فلسطين، وعلى أرضها تطلع ضباط صغار من الجيش المصري إلى أحوال بلادهم، وقد هزتهم الهزيمة الكبرى التي دفعوا إليها، وأيقنوا أن الطلقة الأولى يجب أن تكون في القاهرة، منها تكون بداية التغيير الذي يمحو العارين، عار ما يجري على أرض مصر، والعار الذي جرى على أرض فلسطين.

وتصدر المشهد السياسي في مصر في عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩، أكثر من حادثة اغتيال، بدأت في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ بمقتل أحمد بك الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر، ولم ينته العام قبل أن يشهد من جديد حادثة مقتل كل من اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة في ٤ ديسمبر، وصدر قرار النقراشي باشا بحل جماعة الإخوان المسلمين في ١٨ ديسمبر، واغتيل النقراشي بعدها بعشرة أيام في يوم ٢٨ ديسمبر، وفي مساء اليوم نفسه كلف الملك فاروق رئيس الديوان الملكي إبراهيم عبد الهادي باشا بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ أطلق مجهول النار على حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، فأرداه قتيلاً، وعاشت مصر فترة من الغليان المكتوم، استلزمت تشكيل حكومة ائتلافية في نهاية يوليو سنة ١٩٤٩ رأسها حسين سرى باشا، وضمت أربعة وزراء من كل من حزب الوفد وحزب الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين وأربعة وزراء من المستقلين، واثنين من الحزب الوطني.

وفي ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ قدم سرى باشا استقالة الحكومة، فكلفه الملك مرة أخرى بتشكيل وزارة محايدة بعيداً عن الأحزاب، وأجرت هذه الوزارة الانتخابات العامة في ٣ يناير سنة ١٩٥٠، وفاز الوفد بالأغلبية النيابية فحصل على ٢٢٨ مقعداً، بينما حصل السعديون على ٢٨ مقعداً وحصل الدستوريون على ٢٦ مقعداً وحصل

الوطني على ٦ مقاعد، ولأول مرة يحصل الاشتراكيون على مقعد بالبرلمان، بينما نال المستقلون ٣٠ مقعداً.

وشكل مصطفي النحاس باشا الوزارة الجديدة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠، وهي الوزارة التي ألغت المعاهدة المصرية البريطانية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١، وأصبح بقاء قوات الاحتلال البريطاني في مصر غير قانوني، واعتبرت الحكومة المصرية السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر وبناء عليه أطلقت على الملك فاروق لقب ملك مصر والسودان، وأعلنت بريطانيا رفضها هذا الإلغاء وأكدت على حقوقها التي تضمنها المعاهدة.

-١٠-

بإلغاء المعاهدة ألغيت كل التسهيلات والإعفاءات المالية التي كانت تتمتع بها بريطانيا في مصر، بما فيها التسهيلات الجمركية وخدمات النقل بالسكة الحديد والإمداد والتموين، ومنعت الإدارة المصرية دخول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد، ومنعت دخول الرعايا البريطانيين ما لم يكونوا حاصلين على تأشيرات دخول من السلطات القنصلية المصرية بالخارج، وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين المدنيين الذين منحوا هذه التصاريح لكونهم يعملون في خدمة القوات العسكرية البريطانية، وألغت العمل بالتصاريح التي كانت ممنوحة من قبل بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو لأفرادها، ومنعت هبوط الطائرات العسكرية بالمطارات المصرية، وكذلك امتنعت عن تزويدها بالبيانات الجوية لفنية أو أي نوع من التسهيلات.

وتعاظم التجاوب الشعبي مع القرارات الحكومية، فامتنع جميع عمال السكة الحديد والموانئ عن التعامل مع كل ما يخص القوات البريطانية، وانسحب زهاء ما يزيد على ٦٠ ألفا من المصريين العاملين في المعسكرات البريطانية بمختلف المجالات الفنية والإدارية، وكانت أجورهم تفوق أجور أمثالهم ممن يعملون في القطاعات الحكومية المصرية، وتوقف الموردون والمتعهدون المصريون عن إمداد القوات البريطانية بالمواد التموينية وباقي المهمات وألغوا تعاقداتهم معها، متحملين في هذا الكثير من الخسائر المادية، وتنامت بين صفوف الشعب حركة مقاطعة لكل أنواع التعامل مع القوات البريطانية وصلت أحياناً إلى مقاطعة الرعايا البريطانيين العاديين.

وتزايدت وتيرة المقاومة المسلحة ضد تواجد البريطاني في مصر، واشتعلت منطقة قناة السويس بالمعارك، من بورسعيد شمالاً وحتى السويس جنوباً، وقاد بعض ضباط الجيش الوطنيين الكفاح المسلح، وتشكلت كتائب من الفدائيين المتطوعين عمادها طلبة

الجامعات المصرية، وتولى تدريبهم مجموعة من ضباط الجيش تحت قيادة الفريق عزيز باشا المصري، واشتركت قوات البوليس في أعمال مقاومة الاحتلال الإنجليزي.

وفي يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ حدثت معركة كبرى وغير متكافئة بين قوات الاحتلال البريطاني وقوات البوليس في الإسماعيلية، التي تحصنت داخل مبنى المحافظة ورفضت تسليمه لقوات الاحتلال، وبقيت قوات البوليس تدافع عن المبنى حتى آخر طلقة بالفعل، واستشهد في تلك المعركة خمسون من ضباط وجنود البوليس وجرح نحو ثمانون، وأُسر من بقي على قيد الحياة بعد نفاذ الذخيرة، وكانت خسائر الجانب البريطاني ٢٠ قتيلاً و٣٠ جريحاً.

وفي صباح يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ قام جنود بلوكات النظام بالتجمع في ثكناتهم بالعباسية حوالي الساعة السادسة صباحاً، ثم قاموا بمظاهرة عسكرية احتجاجاً على ما حدث لزملائهم في الإسماعيلية، واتجهت المظاهرة إلى ميدان عابدين حيث التقت هناك بمظاهرة لطلبة جامعة فؤاد الأول، وبدأت مظاهرات أخرى في التوافد على ميدان عابدين، واتسعت رقعة المتظاهرين حتى اكتظت بهم الطرقات والميادين في منطقة وسط البلد، وأصبحت تلك الحشود الهائلة خارج نطاق السيطرة، وبدأت بعض الجماعات في إضرام النيران في المحلات والمنشئات المملوكة للأجانب بصفة عامة، ثم امتدت لبعض الأماكن المملوكة لمصريين، واستمرت النيران مشتعلة طوال النهار وجزءاً كبيراً من الليل، وطالت أكثر من ٧٠٠ منشأة في مختلف المجالات، معظمها من المتاجر الكبرى والمحلات التجارية ومكاتب الأعمال والفنادق ودور السينما والمقاهي والمطاعم الكبرى والحانات والملاهي الليلية وبنكاً واحداً، وحدثت أعمال سلب ونهب وسرقات كثيرة.

وتقرر نزول الجيش إلى الشوارع، وأعلنت الأحكام العرفية مجدداً، وأوقفت الدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى، وبدأ العد التنازلي لساعة غروب حكم أسرة محمد علي.

وفي ٢٧ يناير أقيلت وزارة النحاس باشا، وفي نفس اليوم شكل على ماهر باشا حكومة كل وزرائها من الموظفين البعيدين عن السياسة، وكان طابع الوزارة هو مهادنة الإنجليز، فتوقفت أعمال الكفاح المسلح، وعاد كثير من العمال إلى عملهم بالمعسكرات البريطانية، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للسفن البريطانية في الموانئ المصرية.

وفي أول مارس قدم ماهر باشا استقالة حكومته التي لم تستمر في الحكم غير ٣٤ يوماً، وشكل أحمد نجيب الهلالي باشا الوزارة، وكان تشكيلها مشابها لتشكيل

سابقتها، وكان أول ما قامت هذه الوزارة تشكيل لجان للتحقيق في فساد الإدارة الحكومية، ثم استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب في ٢٤ مارس وحددت يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات الجديدة، ثم عادت فاستصدرت مرسوماً بتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى.

وفي ٢٨ يونيو قدم الهلالي باشا استقالة حكومته، وتلتها وزارة برئاسة حسين سرى باشا في ٢ يوليو، ولم يدم عمر هذه الوزارة إلا ٢٠ يوماً شهدت خلالها أزمة انتخابات نادى الضباط، وكانت سبباً رئيسياً في استقالتها في ٢٢ يوليو، وتشكلت وزارة برئاسة أحمد نجيب الهلالي مرة ثانية، وبقيت في الحكم ١٨ ساعة، قبل أن تصبح مصر على فجر يوم جديد، وحكم جديد في صبيحة يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢.

استقالت وزارة نجيب الهلالي، بناء على طلب مجلس قيادة الثورة، وقبل الملك فاروق الاستقالة، وفي نفس اليوم أيضا أبلغ ضباط القيادة على ماهر باشا رغبتهم في أن يؤلف هو الوزارة، فسافر إلى الإسكندرية، حيث كان الملك يمضى الصيف فيها، فقبل الملك وكلفه بتشكيل الوزارة، فألفها في ٢٤ يوليو، وفي يوم ٢٥ طلب قادة الحركة من الملك إبعاد مجموعة من حاشيته الخاصة فقبل الطلب وأبعدهم، وفي صباح يوم ٢٦ يوليو قام اللواء محمد نجيب، القائد العام للقوات المسلحة، بتسليم على ماهر باشا إنذارا للملك فاروق بالتنازل عن العرش.

وفي تمام الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢، رحل آخر أحفاد الرجل الذي جاء به المصريون إلى سدة الحكم، ثم انقلب عليهم وطلب الحكم لنفسه ولأسرته من بعده، فاستبدوا بمصر وأهلها، وكلفوا المصريين الكثير من النضال من أجل الخروج من جعبتهم، وبغروب شمس ذلك اليوم كانت مصر تودع حكم الأسرة العلوية وتقلب صفحة تاريخية طويلة امتدت إلى قرن ونصف قرن، وتبدأ في كتابة صفحة جديدة في كتاب تاريخها الطويل.

-١١-

واجهت التجربة الليبرالية الأولى في مصر مأزقاً بنيوياً ، تمثل في حذف الفقراء من المعادلة السياسية، وظل موقعهم خارج الإطار على الدوام، وكانوا مجرد كتل شعبية يتم تحشيدهم وحشد أصواتهم في صناديق الانتخابات لتبقى اللعبة قائمة بين الأحزاب القائمة التي يقودها كبار ملاك الأراضي والإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال، حتى حزب الأغلبية المصرية عدى من نفس نوعية القيادات التي كانت تخرج من الطبقات العليا في المجتمع، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تداول في السلطة بين

أطراف اللعبة القائمة، بدون أي إنجازات تذكر على صعيد تلبية الاحتياجات الأساسية للأغلبية الشعب المصري.

لم يتمثل مأزق الليبرالية الأولى في مصر في حذف الفقراء من المعادلة السياسية فقط، بل لقد كان مأزقها الكبير في استبعاد الأغلبية النيابية عن الحكم، والذي يدقق في تاريخ الوزارات المصرية منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ وحتى سقوطه بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، سيجد أن حزب الأغلبية الشعبية الكاسحة لم يشكل الحكومة إلا سبع مرات، على مدار ٢٨ سنة في عهدي الملك فؤاد ونجله الملك فاروق، ثلاث مرات في عهد الملك فؤاد، وأربع مرات في عهد الملك فاروق، من بينها مرة جاءت بتدخل بريطاني صريح وصل إلى حد استخدام القوة المسلحة لقهر الملك على إسناد تأليف الوزارة إلى مصطفى النحاس باشا، وهي الوزارة الأطول عمرًا بين كل وزارات الوفد.

بينما شكلت أحزاب الأقلية الوزارة في تلك الفترة ٣٠ مرة، ولم تزد المرات السبع التي شكل فيها حزب الأغلبية الوزارة عن سبع سنوات إلا ببضعة شهور.

سبع مرات وسبع سنوات هي فقط عمر حكومات الأغلبية في ظل تطبيق دستور سنة ١٩٢٣، على مدار ٢٨ سنة، وفي عهد الملك فاروق الذي لم يزد عن ١٦ سنة، تشكلت ٢٣ وزارة بواقع وزارة كل سبعة أشهر، منها أربع وزارات في مدة ستة شهور.

٣٧ وزارة تقاسم النفوذ فيها القصران، قصر عابدين وقصر الدوبارة، أي الملك والسفير البريطاني، ولم تعبر في عمومها عن الأغلبية الشعبية الكاسحة، إلا في حدود ضيقة وفي ظل ظروف تكاد تكون اضطرارية، هذا هو الملخص المفيد للتجربة الليبرالية المصرية الأولى، ويمكن أن نستخلص الكثير من المؤشرات من التدقيق في هذا الجدول الذي يبين تتابع الوزارات المصرية من بعد صدور دستور ١٩٢٣.

أولاً: ١٤ وزارة في عهد الملك فؤاد (٢٨ يناير ١٩٢٣ ـ ٢٨ يوليو ١٩٣٧)

١ ـ وزارة سعد زغلول باشا الأولي (٢٨ يناير – ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤).

٢ ـ وزارة احمد زيوار باشا الأولي (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ – ١٣ مارس ١٩٢٥).

٣ ـ وزارة عدلي يكن باشا الثانية (٧ يونيه ١٩٢٦ – ٢١ ابريل ١٩٢٧).

٤ ـ وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية (٢٥ ابريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨).

٥ ـ وزارة مصطفي النحاس باشا الأولي (١٦ مارس – ٢٥ يونيو ١٩٢٨).

٦ ـ وزارة محمد محمود باشا الأولي (٢٥ يونيه ١٩٢٨ – ٢ أكتوبر ١٩٢٩).

٧ ـ وزارة عدلي يكن باشا الثالثة (٣ أكتوبر ١٩٢٩ – ١ يناير ١٩٣٠).

٨ ـ وزارة مصطفي النحاس باشا الثانية (أول يناير – ١٩ يونيه ١٩٣٠).

٩ ـ وزارة إسماعيل صدقي باشا الأولي (١٩ يونيه ١٩٣٠ – ٤ يناير ١٩٣٣).

١٠ ـ وزارة إسماعيل صدقي باشا الثانية (٤ يناير – ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣).

١١ ـ وزارة عبد الفتاح يحيي باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ – ١٤ نوفمبر ١٩٣٤).

١٢ ـ وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ – ٣٠ يناير ١٩٣٦).

١٣ ـ وزارة علي ماهر باشا الأولي (٣٠ يناير – ٩ مايو ١٩٣٦).

١٤ ـ وزارة مصطفي النحاس باشا الثالثة (٩ مايو ١٩٣٦ – ٣١ يوليو ١٩٣٧).

ثانيًا : ٢٣ وزارة في عهد الملك فاروق الأول (٢٩ يوليو ١٩٣٦ – ٢٦ يوليو ١٩٥٢).

١ـ وزارة مصطفي النحاس باشا الرابعة (أول أغسطس – ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧).

٢ـ وزارة محمد محمود باشا الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ – ٢٧ ابريل ١٩٣٨).

٣ـ وزارة محمد محمود باشا الثالثة (٢٧ ابريل - ٢٤ يونيه ١٩٣٨).

٤ـ وزارة محمد محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيه ١٩٣٨ – ١٨ أغسطس ١٩٣٩).

٥ـ وزارة علي ماهر باشا الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ – ٢٧ يونيه ١٩٤٠).

٦ـ وزارة حسن صبري باشا الأولي (٢٧ يونيه – ١٤ نوفمبر ١٩٤٠).

٧ـ وزارة حسين سري باشا الأولي (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ – ٣١ يوليو ١٩٤١).

٨ ـ وزارة حسين سري باشا الثانية (٣١ يوليو ١٩٤١ – ٤ فبراير ١٩٤٢).

٩ـ وزارة مصطفي النحاس باشا الخامسة (٤ فبراير – ٢٦ مايو ١٩٤٢).

١٠ ـ وزارة مصطفي النحاس باشا السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢– ٨ أكتوبر ١٩٤٤).

١١ ـ وزارة احمد ماهر باشا الأولي (٨ أكتوبر ١٩٤٤ – ١٥ يناير ١٩٤٥).

١٢ ـ وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الأولي (٢٤ فبراير ١٩٤٥– ١٥ فبراير ١٩٤٦).

١٣ـ وزارة إسماعيل صدقي باشا الثالثة (١٦ فبراير – ٩ ديسمبر ١٩٤٦).

١٤ ـ وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨).

١٥ ـ وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا الأولي (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨– ٢٥ يوليو ١٩٤٩).

١٦ـ وزارة حسين سري باشا الثالثة (٢٥ يوليو – ٣ نوفمبر ١٩٤٩).

١٧ ـ وزارة حسين سري باشا الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩ – ١٢ يناير ١٩٥٠).

١٨ـ وزارة مصطفي النحاس باشا السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠– ٢٧ يناير ١٩٥٢).

ثالثًا : ٤ وزارات في المدة من ٢٧ يناير– ٢٤ يوليو ١٩٥٢

١٩ـ وزارة علي ماهر باشا الثالثة (٢٧ يناير – أول مارس ١٩٥٢).

٢٠ ـ وزارة احمد نجيب الهلالي باشا الأولي (أول مارس – ٢ يوليو ١٩٥٢).

٢١ ـ وزارة حسين سري باشا الخامسة (٢ – ٢٢ يوليو ١٩٥٢).

٢٢ ـ وزارة احمد نجيب الهلالي باشا الثانية (٢٢ – ٢٤ يوليو ١٩٥٢).

٢٣ ـ وزارة على ماهر باشا الرابعة (٢٤ يوليو – ٧ سبتمبر ١٩٥٢).

وكانت هذه هي الوزارة الأخيرة في العهد الملكي.، وهي الوزارة رقم ٧٠ منذ إنشاء أول مجلس للنظار برئاسة نوبار باشا في عهد الخديوي إسماعيل، وبها انتهى زمن الليبرالية الأولى ، وبدء عصر جديد ومختلف .